المحدوث للازل فلزم اذا ان تكون الذات العلية ناقصة في الازل لفوات هذه الصفة الكاملة
لها اذ لا خفاء ان فوت الكمال نقص فقد بان بذلك بهذا ان اتصافه تعالى بصفة حادثة يستلزم
اتصافه بجهل وعلا بصفة نقص سواقدرت ان تلك الصفة الحادثة صفة نقص او قدرت
انها صفة كمال ولما كان لزوم النقص على التقدير الاول جليا وعلى الثاني خفيا اضربنا في اصل العقيدة
عن التقدير الاول لوضوح لزوم النقص معه واقتصرنا على بيان الثاني لخفايه فقول وقد فاتت
تلك ذاته العلية في الازل اي ان الصفة الحادثة وان كانت صفة كمال يلزم ان تفوت الذات في الازل اي
لا تكون ثابتة لها فيه لاستحالة كون الحادث قديما ولا يعترض على هذا بانه لا يلزم فوت الذات
العلية كما لو هذه الصفة الحادثة لاحتمال اتصافه تعالى بامثالها على التوالي لا الى
اول لانا نقول لا يخفى ان هذا الاحتمال باطل لانه يستلزم
من باب حوادث لا اول لها وهو ظاهر الاستحالة
هذا اعتراض على هذا البرهان الثالث وتقريره ان يقال ما ذكرتموه من لزوم النقص له تعالى على تقدير
اتصافه تعالى بصفة حادثة غير مسلم وقولكم في بيان لزوم ذلك لان تلك الصفة لا بد وان تكون
صفة كمال وقد فاتت الذات في الازل وفوت الكمال نقص لا يصح لانا نقول لما كانت ذاته جل وعز ازلية
فما المانع ان يقال باتصافه قبل تلك الصفة الحادثة المفروضة بامثالها على التعاقب لا الى اول
فلا يفوت حينئذ الذات كمال هذه الصفة لا في الازل ولا فيما لا يزال حتى يلزم النقص والجواب
عن هذا الاعتراض ما اشرنا اليه في اصل العقيدة من ان هذا الاحتمال الذي اعترض به
المعترض على الدليل باطل قطعا لان ذلك الاحتمال هو عين اثبات حوادث لا اول لها وقد سبق
لكم برهان استحالته ويلزم ان تكون كل صفة من صفاته تعالى واحدة والا لزم
اجتماع المثلين وتحصيل الحاصل وهو محال يعني انه يجب في كل صفة من الصفات التي
نقوم بذات مولانا جل وعز كالعلم والقدرة ونحوهما ان تكون واحدة فيعلم جل وعلا جميع
المعلومات التي لا نهاية لها بعلم واحد ويقدر على جميع المقدورات التي لا نهاية لها بقدرة واحدة

وقس

وقس على هذين ما بقي من الصفات والدليل على وجوب الوحدة لكل واحدة من هذه الصفات
ما اشرنا اليه في اصل العقيدة وهو انه لو كانت صفة من صفاته تعالى متعددة كان يجوز انه
تعالى يعلم المعلومات بعلوم متعددة او يقدر على المقدورات بقدرة متعددة او يريد المرادات
بارادة متعددة ويقدر مثل ذلك في سائر الصفات لزم على هذا التقدير اجتماع المثلين وبيان
اللزوم ان تعرف اولا ان الصفات على ضربين متعلقة وغير متعلقة فغير المتعلقة ما لا يطلب
سوى المحل الذي يقوم به كالحياة مثلا والمتعلقة خلاف ذلك كالعلم والقدرة ونحوهما اما لزوم
اجتماع المثلين على تقدير التعدد في الصفات غير المتعلقة فواضح اذ لو كان له تعالى حياتان
وقد عرفت ان التركيب في ذاته العلية مستحيل لزم اجتماع حياتين في محل واحد ضرورة
وذلك مستحيل لانه يلزم عليه الاتحاد وهو صيرورة الشيئين شيا واحدا اذ الصفات
المتماثلة انما يتغاير بحسب اختلاف المحل او التعلق او الزمان واذا انتفى التغاير لزم الاتحاد
وهو باطل على ما سبق واما لزوم اجتماع المثلين في الصفة المتعلقة فقد عرفت بالبرهان فيما
سبق ان صفاته تعالى المتعلقة تستحيل النهاية في تعلقاتها بل هي تتعلق بما لا نهاية له فالعلم
الواحد له تعالى قد سبق انه يجب له ان يتعلق بما لا نهاية له من المعلومات فلو فرض انه تعالى
علما اخر لوجب ان يتعلق بمثل ما تعلق به الاول فيما لا نهاية له من المعلومات ومحلها واحد لا يتعدد فيه
فقد لزم اجتماع المثلين وقس على هذا باقي الصفات واستدل ايضا في اصل العقيدة
على وجوب الوحدة لصفاته تعالى بانه لو تعددت لزم تحصيل الحاصل ولزوم ذلك واضح لانه
لو كانت له حياتان او علمان مثلا لكان احد العلمين او احد الحياتين اما ان يحصل للذات
ما هو لازم لها وهو كون الذات حية او عالمة ولا شك ان ذلك تحصيل لما حصل للذات لحصول
ذلك لها بالحياة الاخرى والعلم الاخر واما ان لا يحصل للذات ذلك اللازم فيلزم ان يكونا
وجدا بدون لازمهما الذي يستحيل ان يوجدا عاريين عنه وذلك كله لا يعقل ومن الادلة ايضا
على استحالة التعدد في الصفات المتعلقة انها لو تعددت لم يخل اما ان تعدد المتعلقات

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)